

الاستنفار
للذب عن الصحابة الأخيار
تأليف
فضيلة الشيخ
سليمان بن ناصر العلوان

الاستنفار
للذب عن الصحابة الأخيار



الطبعة الأولى
دار العلوان



الاستنفار للذب عن الصحابة الأخيار

تأليف

فضيلة الشيخ

سليمان بن ناصر العلوان


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحد لا شريك له رب السماوات والأرض وما بينهما ورب العرش العظيم، وأشهد أن مُحَّداً عبد الله ورسوله المبشر النذير والسراج المنير ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من العقائد والأصول المقررة في الإسلام حب الصحابة من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان واعتقاد فضيلتهم وصدقهم والترحم على صغيرهم وكبيرهم وأولهم وآخرهم وصيانة أعراضهم وحرماتهم فذلك أمر ضروري وهو أحد الضروريات الخمس - الدين والنفس والنسل والعقل والمال- التي جاءت الشريعة بالمحافظة عليها وضبط حقوقها[١] والأخذ على يد من هتكها، وقد قال النبي ﷺ في مجمع عظيم من أعظم مجامع المسلمين: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا فليبلغ الشاهد الغائب) رواه البخاري[٢] ومسلم[٣] من طريق ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة رضي الله عنه.

فهتك عرض المسلم والجناية عليه عظيم عند الله ورسوله والمؤمنين، وهو من كبائر الذنوب ومن التشبه بالمنافقين وأعظم منه غمس الألسنة والأقلام في أهل العلم ومحاولة إسقاط قدرهم بأوهام من هنا وهناك والإيغال بالدخول في نياتهم ومقاصدهم والصد عن سبيلهم والاستخفاف بحقوقهم.

قال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله: «من استخف بالعلماء ذهبت آخرته»[٤].

(١) انظر: «الموافقات» (١/٣١) للشاطبي.

(٢) (٦٧).

(٣) (١٦٧٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/٤٠٨ - ١٧/٢٥١).

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته: «وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل الخير والأثر وأهل الفقه والنظر- لا يذكرون إلا بالجميل ومن ذكرهم بسوء فهو على غير سبيل»[1].

وقال الحافظ ابن عساكر: «واعلم يا أخي – وفقنا الله وإياك لمرضاته وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته – أن لحوم العلماء رحمة الله عليهم مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة؛ لأن الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم، والاختلاق على من اختاره الله منهم لنعش العلم خلق ذميم»[2].

وأكبر ظلماً وأسوأ حالاً من هذه البلية العظيمة احتراف هذه الظاهرة في الصحابة الكرام وإطلاق العنان للسان يفري في أعراضهم وعدالتهم ويحطم حقائق تاريخهم.

وقد عدَّ أهل العلم ذلك زندقة وقرروا «أنه لا يبسط لسانه فيهم إلا من ساءت طويته في النبي ﷺ وصحابته والإسلام والمسلمين»[3].

فهم خير الناس للناس وأفضل تابع لخير متبوع وهم الذين فتحوا البلاد بالسنان والقلوب بالإيمان، ولم يعرف التاريخ البشري منذ بدايته تاريخاً أعظم من تاريخهم ولا رجالاً دون الأنبياء أفضل منهم ولا أشجع، ومن داخله شك في هذا فلينظر في سيرهم على ضوء الأحاديث الصحيحة والآثار الثابتة يرى أمراً هائلاً من حال القوم وعظيم ما آتاهم الله من الإيمان والحكمة والشجاعة والقوة.

وحين ضن غيرهم بالنفس والمال واستثقلوا مفارقة الأهل والولدان استرخصوها في إقامة الدين وتمكين الأمم والشعوب من العيش في أمن ورغد تحت حكم الإسلام فلا كان ولا يكون مثلهم فهم غيض العداء وأهل الولاء والبراء وأنصار الدين ووزراء رسول رب العالمين.

---

(١) «العقيدة الطحاوية» (ص ٥٨) بتعليق الشيخ الألباني رحمه الله.

(٢) «تبيين كذب المفتري» (ص ٤٩).

(٣) كتاب «الإمامة» (ص ٣٧٦) للإمام أبي نعيم الأصبهاني.

وقد اصطفاهم الله لصحبة نبيه ونشر دينه فأخرجوا من شاء الله من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن ضيق الدنيا إلى سعتها ومن جور أهل الطغيان إلى عدل الإسلام، وعلى أيديهم سقطت عروش الكفر وتحطمت شعائر الإلحاد وذلت رقاب الجبابرة والطغاة ودانت لهم الممالك.

ولذا رأيت أن من خير الزاد ليوم المعاد تحريك القلم بلطائف من الإشارات المهمة وشذرات من المعارف المختصرة لدفع عدوان الظالمين وكشف زوبعة المتعالمين وتبرئة الصحابة المتقين ومناصرتهم من أقلام الحاقدين وجهلة الأدباء والمؤرخين الخائضين في هذا المقام الكبير بالجهل والهوى وقلب الحقائق والاعتماد في ذلك على الآثار الضعيفة والأخبار الواهية والمتروكة.

وقد زاد جرم هؤلاء وعظم فعلهم حين طعنوا في كوكبة من الصحابة وأوغروا الصدور عليهم بسوء الظن وفرض احتمالات وتكهنات ليس لها أصل في الشرع ولا مكان في العقل في حين ترى بعضاً من أولئك يحسنون الظن بالرافضة ودعاتهم والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية ومدارسهم ويعظمون رجالات الفكر المنحرفين وزعماء الفساد الملحدين ويحتفون بكتبهم وآرائهم ويضفون عليها الدقة في التحقيق والسلامة في القصد والعظمة في الإنصاف.

وقد لقيت نفراً ممن تشبعت نفوسهم بهذا الفكر، فكانت بداية الحديث عن العدل والإنصاف وحفظ حقوق العلماء والمجتهدين وأهل الفكر والأدب من المسلمين فعّمت الارتياحية وهشّوا وبشوا وبلغ التفاعل والحماس أشده، وكنت أوافقهم على هذا الأصل ومشروعية العدل في تقويم الناس والحديث عن جهودهم بيد أن القوم يرمون إلى شيء، فحين جاء الحديث عن الصحابة ومنزلتهم وضلال أعدائهم غاب العدل عن وعيهم وعميت بصيرتهم عن ذلك.

فتسارعوا في الكذب ورواية الأباطيل وجهدوا في تنقص أفراد من مسلمة قبل الفتح وجماعات ممن أسلم بعد ذلك، وبالأخص معاوية رضي الله عنه فتعجبت حينئذ من دعواهم الإنصاف والمطالبة بالعدل في الحكم على الآخرين وهم يلوكون ألسنتهم في جند الله المفلحين الذين أقام الله بهم دينه ودفع بهم بأس أعدائه.

وعجلت آنذاك إلى الله وجهدت في الهرب من غضبه وسخطه فأطلقت العنان للّسان يبين سوء منهجهم ويبدي عظيم فعلهم وفساد أفكارهم.

وبسطت القول في حقوق الصحابة وكبير منزلتهم ولا سيما معاوية ﷺ فقد ناله من سلاطة ألسنتهم ما لم ينل غيره.

فما كان جوابهم إلا أن قالوا: هذه المسألة اجتهادية وليست من القطعيات!

فعلمت حينئذ أنهم دعاة هدم وفساد وليسوا من الإصلاح والعدل بشيء.

فإلى البيان في نصرة أئمة الدين وحماية أعراض زعماء تاريخ الأمة الإسلامية من مفتريات المفتونين بتصيد العثرات والتجريح بالشهوات.



فصل

من سمات أهل السنة والجماعة وعلامات أهل الأثر والاتباع سلامة قلوبهم وألسنتهم للصحابة الأخيار وحملة الشريعة الأتقياء الأبرار والذب عن حرماتهم وأعراضهم من رموز الجراحين وثلب العابثين وألسنة الحاقدين، والزجر والتغليظ على من تعلق بخيوط الأوهام وبات في أودية الظلام فغمس لسانه في البهت والآثام وسلب من الصحابة العدالة وجعلهم كسائر الأنام لهم مالهم وعليهم ما عليهم فولغ في حرماتهم وأعراضهم وجمع مساويهم وعثراتهم.

وقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله على من جمع الأخبار التي فيها طعن على بعض أصحاب رسول الله ﷺ وغضب لذلك غضباً شديداً وقال: «لو كان هذا في أفناء الناس لأنكرته، فكيف في أصحاب رسول الله ﷺ؟!» وقال: «أنا لم أكتب هذه الأحاديث، قال المروذي: قلت لأبي عبد الله: فمن عرفته يكتب هذه الأحاديث الرديئة ويجمعها أيهجر؟ قال: نعم يستأهل صاحب هذه الأحاديث الرديئة الرجم» رواه الخلال في «السنة»[١] بسند صحيح[٢].

وقد امتطى هذه الأخبار المروية في مساويهم دعاة الفتنة والضلالة فاستخفوا بحرمات المؤمنين ووزراء رسول رب العالمين فبسطوا ألسنتهم في تجريحهم والتشفي منهم بضروب من التطاول والقذف بالباطل، وهذه التربص منتهاه نزع الثقة عن خيار الأمة والتشكيك في أعمالهم وفتوحاتهم وعلومهم وعدالتهم، وقد مضت الأمة خياراً عن خيار على مدح الصحابة والثناء عليهم وحسن الظن بهم والكف عن مساويهم وسوء الظن بهم.

---

(١) (٣/٥٠١).

(٢) وانظر: «الشرح والإبانة» لابن بطة (ص ٢٦٨-٢٦٩)، و«الحجة في بيان المحجة» للإمام الأصبهاني (٢/٣٦٨-٣٧١)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للإمام اللالكائي (٧/١٢٤١-١٢٧٠)، و«عقيدة السلف وأصحاب الحديث» للإمام أبي عثمان الصابوني (ص٨٠-٨١)، و«العقيدة الطحاوية» (ص ٥٧) بتحقيق الشيخ الألباني رحمه الله، و«الصارم المسلول على شاتم الرسول» لشيخ الإسلام (٣/١٠٨٥).

فيا ويل من تعرض لهم بسوء وأوقد نار الفتنة وجرأ السفهاء والغوغاء على الوقيعة فيهم وقد قال النبي ﷺ: **(لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً، ما بلغ مدَّ أحدهم ولا نصيفه)** رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد به[١]، ورواه مسلم في صحيحه من طريق جرير عن الأعمش بلفظ: كان بين خالد بن الوليد وبين عبدالرحمن بن عوف شيء فسبه خالد فقال رسول الله ﷺ: **(لا تسبوا أحداً من أصحابي...)** وهذه الزيادة في سبب ورود الحديث غير محفوظة، فقد رواه عن الأعمش سفيان الثوري[٢] وشعبة ووكيع وأبو معاوية وغيرهم وهم أضبط وأحفظ الناس لحديث الأعمش ولم يذكروا هذه الزيادة على أنه قد اختلف على جرير فيها فقد رواه ابن ماجه[٣] عن مُحَّد بن الصباح عن جرير[٤]بدونها ولذا أعرض عنها البخاري رحمه الله وقال مسلم رحمه الله في «صحيحه»[٥] بعد ذكر الرواة عن الأعمش: «وليس في حديث شعبة ووكيع ذكر عبدالرحمن بن عوف وخالد بن الوليد» وهذا هو الصواب، وروى أحمد في «فضائل الصحابة»[٦] وابن ماجه[٧] بسند صحيح من طريق سفيان عن نُسيرين ذُعلُوق وهو ثقة، قال: كان ابن عمر يقول: «لا تسبوا أصحاب محمد ﷺ فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عُمرَه».

---

(١) البخاري رقم (٣٦٧٣) ومسلم رقم (٢٥٤١) ج (٤/ ١٩٦٧)

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٩٨٨) عن عباس بن الوليد: حدثنا بشر بن منصر: عن سفيان به، وجاء في زيادات القطيعي على «فضائل الصحابة» لأحمد (٣٦٥/١) رواية الخبر من طريق سفيان عن الأعمش بالزيادة، والأول أصح.

(٣) (١٦١).

(٤) وقد جعله من مسند أبي هريرة وهذا غلط.

(٥) (١٩٦٨/٤).

(٦) (ج ٥٧/١).

(٧) رقم (١٦٢).

وقال الإمام مُحَّد بن صُبيح بن السماك[1]: «علمت أن اليهود لا يسبون أصحاب موسى عليه السلام وأن النصارى لا يسبون أصحاب عيسى ﷺ فما بالك يا جاهل سببت أصحاب مُحَّد ﷺ وقد علمتُ من أين أُتيت، لم يشغلك ذنبك، أما لو شغلك ذنبك لخفتَ ربك، لقد كان في ذنبك شغل عن المسيئين فكيف لم يشغلك عن المحسنين، أما لو كنت من المحسنين لما تناولت المسيئين ولرجوت لهم أرحم الراحمين، ولكنك من المسيئين، فمن ثَّم عبت الشهداء والصالحين، أيها العائب لأصحاب مُحَّد صلى الله عليه وسلم لو نمت ليلك وأفطرت نهارك لكان خيرا لك من قيام ليلك وصوم نهارك مع سوء قولك في أصحاب مُحَّد، فويحك! لا قيام ليلٍ ولا صوم نهار وأنت تتناول الأخيار، فأبشر بما ليس فيه البشرى إن لم تتب مما تسمع وترى ويحك! هؤلاء شرفوا في أُحد وهؤلاء جاء العفو عن الله تعالى فيهم فقال: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمْ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ**﴾ [آل عمران: ١٥٥]، فما تقول فيمن عفا الله عنه؟ وبمَ تحتج يا جاهل إلا بالجاهلين، شر الخلف خلفٌ شتم السلف، والله لواحد من السلف خير من ألف من الخلف»[2].

وقد اتفق أهل العلم على أنهم خير الناس بعد الأنبياء فقد جاء في الصحيحين من طريق إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (**خير الناس قرني...**)[3] وأفضل الصحابة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين وأدلة هذا كثيرة وعامة أهل العلم على هذا، وقد جعل الله جل وعلا بقاء الصحابة أمنة للأمة فإذا ذهب قرنهم وانقرض جيلهم حلت بمن بعدهم الفتن وظهرت البدع وفشا الجور والفساد ففي صحيح مسلم[4] من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبيه قال: صلينا المغرب مع رسول الله ﷺ ثم قلنا: لو جلسنا حتى نصلي معه العشاء، قال: فجلسنا فخرج علينا فقال: (**ما زلتم ههنا؟**) قلنا: يا رسول الله، صلينا معك المغرب. ثم قلنا، نجلس حتى نصلي معك

---

(١) انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٣٦٨/٥).

(٢) رواه المعافى بن زكريا الجريري في كتابه «الجليس الصالح» (٣٩٢/٢) بأطول من هذا.

(٣) البخاري (٢٦٥٢) ومسلم (٢٥٣٣).

(٤) رقم (٢٥٣١).

العشاء، قال: (**أحسنتم أو أصبتم**) قال: فرفع رأسه إلى السماء وكان كثيراً مما يرفع رأسه إلى السماء فقال: (**النجوم أمنة للسماء. فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد. وأنا أمنة لصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى لأصحابي متى ما يوعدون**).

وهذا دليل على فضلهم وعظيم ما دفع الله بهم من البدع والفتن والجور والفساد فلا جرم أن جعلهم الله وزراء نبيه وحزب خليله.

قال عبد الله بن مسعود ﵁: «إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب مُحَمَّد ﷺ خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسالته ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب مُحَمَّد فوجد قلوب الصحابة خير قلوب العباد فجعلهم الله وزراء نبيه يقاتلون على دينه» رواه الإمام أحمد[١] من طريق عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله وسنده حسن.

وذكر قتادة عن عبد الله بن مسعود ﵁ قال: «من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب مُحَمَّد ﷺ فإنهم كانوا أبرّ هذه الأمة قلوباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً وأقومها هدياً وأحسنها حالاً، قوماً اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ﷺ فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم» رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله[٢] وفيه انقطاع، فقد توفي ابن مسعود قبل أن يولد قتادة.

---

(١) (٣٧٩/١).

(٢) (٩٧/٢) ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٣٠٥/١) من طريق عمر بن نبهان عن الحسن عن عبد الله بن عمر ﵁ وسنده ضعيف، عمر بن نبهان: ضعفه يعقوب بن سفيان والعقيلي وجماعة، وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء»، وعنه: «ثقة»، وقال البخاري: «لا يتابع على حديثه»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٩٠/٢): «يروي المناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك في حديثه استحق الترك».

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وقول عبد الله بن مسعود: كانوا أبر هذه الأمة قلوباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً؛ كلام جامع بيّنَ فيه حسن قصدهم ونياتهم ببر القلوب وبين فيه كمال المعرفة ودقتها بعمق العلم، وبين فيه تيسر ذلك عليهم وامتناعهم من القول بلا علم بقلة التكلف»[(١)].

وقال الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله: «فأما أصحاب رسول الله ﷺ فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التفسير والتأويل وهم الذين اختارهم الله عز وجل لصحبة نبيه ﷺ ونصرته وإقامة دينه وإظهار حقه فرضيهم له صحابة وجعلهم لنا أعلاماً وقدوة فحفظوا عنه ﷺ ما بلغهم عن الله عز وجل وما سن وما شرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وأدب، ووعوه وأتقنوه ففقهوا في الدين وعلموا أمر الله ونهيه ومراده بمعاينة رسول الله ﷺ ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله وتلقفهم منه واستنباطهم عنه، فشرفهم الله عز وجل بما مَنَّ عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة فنفى عنهم الشك والكذب والغلط والريبة والغمز وسماهم عدول الأمة، فقال – عز ذكره – في محكم كتابه: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ**﴾ [البقرة:١٤٣]، ففسر النبي ﷺ عن الله – عز ذكره – قوله: ﴿**وسطاً**﴾ قال: عدلاً، فكانوا عدول الأمة وأئمة الهدى وحجج الدين ونقلة الكتاب والسنة.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٩٧٥): «ضعيف، وهذا العدل فيه». والحسن عن ابن عمر قيل: «لم يسمع، وفيه نظر». قال بهز: «سمع حديثاً»، «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٤٣).

وقال أحمد وأبو حاتم: «سمع الحسن من ابن عمر» «المراسيل» (ص ٤٣-٤٤). وقيل لأبي زرعة: «الحسن لقي ابن عمر؟ قال: نعم».

وروى الخبر الآجري في «الشريعة» (١١٦١) وابن عبد البر (٩٧/٢) من طريق الدورقي: نا حكّام بن سلم الرازي عن عمرو بن أبي قيس عن عبدربه قال: كان الحسن في مجلس فذكر أصحاب رسول الله ﷺ فقال: «إنهم أبرّ هذه الأمة قلوباً...» وهذا أصح.

(١) «منهاج السنة» (٧٩/٢).

وندب الله عز وجل إلى التمسك بهديهم والجري على منهاجهم والسلوك لسبيلهم والاقتداء بهم فقال: ﴿**وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى**...﴾ [النساء:١١٥]»[١].

وقال الإمام أبو نعيم الأصبهاني رحمه الله عن الصحابة: «سمحت نفوسهم ﷺ بالنفس والمال والولد والأهل والدار، ففارقوا الأوطان وهاجروا الإخوان وقتلوا الآباء والإخوان وبذلوا النفوس صابرين وأنفقوا الأموال محتسبين وناصبوا من ناوأهم متوكلين، فآثروا رضاء الله على الغناء، والذل على العز، والغربة على الوطن، هم المهاجرون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون حقاً، ثم إخوانهم من الأنصار أهل المواساة والإيثار أعز قبائل العرب جاراً، واتخذ الرسول عليه السلام دارهم أمناً وقراراً، الأَعفّاء الصبر والأصدقاء الزهر ﴿**وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ**﴾ [الحشر:٩].

فمن انطوت سريرته على محبتهم ودان الله تعالى بتفضيلهم ومودتهم وتبرأ ممن أضمر بغضهم فهو الفائز بالمدح الذي مدحهم الله تعالى فقال: ﴿**وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾ [الحشر:١٠].

فالصحابة ﷺ هم الذين تولى الله شرح صدورهم فأنزل السكينة على قلوبهم وبشرهم برضوانه ورحمته فقال: ﴿**يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ**﴾ [التوبة:٢١].

جعلهم خير أمة أخرجت للناس، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويطيعون الله ورسوله فجعلهم مثلاً للكتابين لأهل التوراة والإنجيل خير الأمم أمته وخير القرون قرنه يرفع الله من أقدارهم إذ أمر

---

(١) انظر: كتاب «الجرح والتعديل» (١/٧).

الرسول ﷺ بمشاورتهم لما علم من صدقهم وصحة إيمانهم وخالص مودتهم ووفور عقلهم ونبالة رأيهم وكمال نصيحتهم وتبين أمانتهم ﭫ أجمعين»[١].

وهذا محل اتفاق من أهل السنة فلا كان ولا يكون مثل الصحابة ﭫ في إمامتهم وفضلهم وسبقهم وعلو مقامهم بالأمر والنهي والعلم والدعوة إلى الله والجهاد في سبيله ولهذا قيل: «كل خير فيه المسلمون إلى يوم القيامة من الإيمان والإسلام والقرآن والعلم والمعارف والعبادات ودخول الجنة والنجاة من النار وانتصارهم على الكفار وعلو كلمة الله فإنما هو ببركة ما فعله الصحابة الذين بلغوا الدين وجاهدوا في سبيل الله، وكل مؤمن آمن بالله فللصحابة ﭫ الفضل إلى يوم القيامة»[٢].

وقد قال تعالى – في فضلهم ومآلهم –: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ [التوبة:١٠٠]، والمراد بالذين اتبعوهم بإحسان هم الذين تأخر إسلامهم من الصحابة ﭫ قاله جماعة من أهل العلم ويؤيده ما قاله الحافظ العلائي رحمه الله: «بأن الآيات كلها فيما يتعلق بالمتخلفين عن النبي ﷺ من المنافقين في غزوة تبوك فأتبع الله ذلك بفضيلة الصحابة الذين غزوا معه ﷺ وقسمهم إلى السابقين الأولين ومن بعدهم ثم أتبع ذلك بذكر الأعراب وأهل البوادي الذين في قلوبهم نفاق أو لم يرسخوا في الإسلام فقال تعالى: ﴿**وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنْ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ**﴾ [التوبة:١٠١]. فدل على أن المراد بالذين اتبعوهم بإحسان هم بقية الذين تأخر إسلامهم، فشملت الآية جميع الصحابة»[٣].

ولفظ الصحبة يصدق على كل مسلم لقي النبي ﷺ ولو لحظة ومات على ذلك، ومن ثبت له شرف الصحبة لا يتطلب شروط التعديل بل يُكتفى بشرف الصحبة تعديلاً.

---

(١) «الإمامة والرد على الرافضة» (٢٠٩–٢١١).

(٢) من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وانظر: «طريق الهجرتين» للإمام ابن القيم رحمه الله (ص ٣٦٢).

(٣) كتاب «تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة» (ص ٦٣).

وقد زعم بعض أهل الأهواء أن الصحبة لا تصح إلا لمهاجري وأنصاري وحينئذ لا تثبت عدالة من جاء بعدهم إلا بما تثبت به عدالة غيرهم من التابعين فمن بعدهم، وهذا غلط لم يقل به أحد من أهل السنة، ونظيره المذهب المروي عن سعيد بن المسيب أنه لا يعد الصحابي إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين وهذا لا يصح[1] عن سعيد والإجماع على خلافه، قال الحافظ العلائي رحمه الله: «والإجماع منعقد في كل عصر على عدم اعتبار هذا الشرط في اسم الصحابي، كيف والمسلمون في سنة تسع وما بعدها من الصحابة آلاف كثيرة وكذلك من أسلم زمن الفتح من قريش وغيرها ولم يصحب النبي ﷺ إلا زمناً يسيراً واتفق العلماء على أنهم من جملة الصحابة»[2].

وقال تعالى في مدح الصحابة: ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [الفتح:٢٩]، وقال تعالى: ﴿**وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾ [الحديد:١٠].

وأكثر أهل العلم على أن المراد بالفتح هنا فتح مكة وقيل: الحديبية، وفيه نظر، وقد ذكر الإمام ابن القيم رحمه الله فتح مكة وأنه «الفتح الأعظم الذي أعز الله به دينه ورسوله وجنده وحزبه الأمين، واستنقذ به بلده وبيته الذي جعله هدى للعالمين من أيدي الكفار والمشركين، وهو الفتح الذي استبشر به أهل السماء، وضربت أطناب عزه على مناكب الجوزاء ودخل ا لناس به في دين الله أفواجاً، وأشرق به وجه الأرض ضياء وابتهاجاً، خرج له رسول الله ﷺ بكتائب الإسلام وجنود الرحمن سنة ثمان لعشر

---

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ٢٩٧) للحافظ العراقي.

(٢) كتاب «تحقيق منيف الرتبة» (ص ٤٣) وانظر: «فتح الباري» (٤/٧).

مضين من رمضان»[1] وهذا فتح مكة لأن الحديبية كانت في السنة السادسة في ذي القعدة على قول عروة في أحد قوليه والزهري ومُحَمَّد بن إسحاق وغيرهم.

وقد أنزل الله جل وعلا على نبيه ﷺ منصرفه من الحديبية ﴿**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**﴾ [الفتح:١]، فسمى الله تعالى هذا الصلح فتحاً وأما الفتح المذكور في سورة الحديد وسورة النصر وقوله صلى الله عليه وسلم: (**لا هجرة بعد الفتح**) متفق عليه من حديث ابن عباس، فلا ريب أنه فتح مكة فهو الفتح الأعظم وهذا أمر واضح.

والمقصود بيان دلالة الآية على عظيم مقام الصحابة وكبير قدرهم وعلى تفاوت منازلهم وتفضيل بعضهم على بعض وأن من أنفق من قبل فتح مكة وقاتل أعظم أجراً وأعلى منزلة ممن أنفق من بعد الفتح وقاتل وقد وعد الله تعالى كلاً من الطائفتين الجنة. فتحقق بهذا أن من أسلم بعد فتح مكة من الطلقاء وغيرهم وجاهد في سبيل الله وأنفق ماله أنه داخل في قوله تعالى: ﴿**وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى**﴾ [النساء:٩٥].

فمن أعمل لسانه وسخر قلمه في الطعن فيهم أو رميهم بالنفاق أو شكك في إسلامهم وأورد الاحتمالات بدون بيان من الله ورسوله ﷺ وبدون برهان قام عليه الدليل فقد ردَّ على الله خبره وافترى على هؤلاء الصحابة بهتاناً وإثماً مبيناً، ومثل هذا لا يصدر إلا ممن قلَّ دينه وعظم ظلمه واسودَّ قلبه وبلغ منه الجهل بالكتاب والسنة وسيرة القوم مبلغاً عظيماً وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله: «فالطلقاء الذين أسلموا عام الفتح مثل معاوية وأخيه يزيد وعكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو قد ثبت بالتواتر عند الخاصة إسلامهم وبقاؤهم على الإسلام إلى حين الموت»[2].

وقال تعالى في وصف المهاجرين ومدح الأنصار وذكر من أسلم بعدهم وسار على طريقتهم: ﴿**لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ**

(١) «زاد المعاد» (٣/٣٩٤).

(٢) «الفتاوى» (٤/٤٦٦).

وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمْ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر:٨-١٠].

فاحفظ يا رعاك الله ثناء الله عليهم ورضاه عنهم ولا يكن في قلبك غِل على أحد منهم فإن هذا من أعظم خبث القلوب، واستوص بهم خيراً ففي سبيل ذلك تهون الأرواح والدماء.

بخلاف محترف الطعن وسوء الظن، فقد اتعب نفسه وآذى غيره، فركض وراء السراب وطعن في بعضهم بشبهة أحاديث ضعيفة ومكذوبة وأخبار لها محامل حميدة فقلبها هفوات ومثالب، ونذر نفسه للوقيعة في أبي هريرة وجعله شخصية متأثرة بكعب الأحبار، وشخصية توظف النصوص لصالح الأمويين[1]، وآخر صبَّ شآبيب غضبه على معاوية وعمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير ﷺ ممتطياً في

(١) «السلطة في الإسلام» (ص ٢٦٥- ٢٧٥) وهذا شأن بعض الكتّاب المعاصرين المتأثرين بالمستشرقين وبآراء النظّام رخص عليهم دينهم، فنصبوا أنفسهم حكاماً على أصحاب رسول الله ﷺ فقلبوا الحقائق وأتوا بالعجائب فطعنوا في أبي هريرة تصريحاً لا تلويحاً وزعموا «أن معظم الإسرائيليات التوراتية وغير التوراتية التي تسربت إلى كتب الأحاديث بما فيها الصحيحان هي من مرويات تلاميذ كعب وعلى رأسهم أبو هريرة...» وقد جعل هؤلاء من كعب شخصية تعمل على نشر اليهودية والكذب على رسول الله ﷺ وهذا كلام ليس فيه شيء من البيان والحجة ومصدره الهوى والجهل أو الخبيئة السيئة، ولم يذكر قائله دليلاً ولا شبهة دليل على فريته، ولو حصل شيء من هذا لنهض إليه الصحابة وفصلوا رأسه عن جسده، فقد كان يعيش بينهم ويأخذ عنهم السنن ولم يعيبوا عليه سوى إكثاره من التحديث عن أهل الكتاب وإتيانه بالغرائب والعجائب، على أن بعضاً مما يُنقل عنه لا أصل له ولم يأت عنه من وجه يصح.

وقد ذكر الحافظ الذهبي في «السير» (٤٨٩/٣) «أنه كان حسن الإسلام متين الديانة من نبلاء العلماء...» وقد سمع منه أبو هريرة ﷺ بعض الشيء من أخباره عن بني إسرائيل، وعُذره في ذلك ترخيص النبي ﷺ بالتحديث عنهم رواه البخاري (٣٤٦١) في «صحيحه» عن عبد الله بن عمرو بن العاص فبسط بعض أهل الأهواء لسانه واتخذ من ذلك طعناً في أبي هريرة وتشكيكاً في مروياته واختلاطها بالإسرائيليات، وهذا تحامل عظيم وطعن في الشريعة قبل أن يكون طعناً في أبي هريرة ﷺ.

ومثل هذا الإفك المبين لو علم قائله حقيقته لأمسك عنه فهذا لا يقوله مسلم ولا ينطق به عاقل، فقد كان أبو هريرة من أحفظ الناس للأحاديث باتفاق الأئمة، وأضبطهم وأكثرهم تمييزاً لما يروي ولا يمكن أن تختلط عليه حكايات يسيرة سمعها من كعب الأحبار بكلام المصطفى ﷺ ويؤيد هذا أن أبا هريرة ﷺ لم يكن ينسى شيئاً سمعه من رسول الله ﷺ فروى البخاري في «صحيحه»

ذلك الدفاع عن أهل البيت[1] محتمياً بشبه كسراب بقيعة نعوذ بالله من الزيغ بعد الهدى فقد سلم منه اليهود والنصارى وقادة الكفر والضلال ولم يسلم من زوبعته أئمة الدين وغيض الأعداء ألا شاهت هذه الجهود وخابت مساعيهم.

ومن هنا كان الطعن في أبي هريرة راوية الإسلام أو معاوية بن أبي سفيان أحدكتّاب الوحي[2] للنبي ﷺ دركاً للنيل من حُرَّاس الشريعة الآخرين فالمقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب تُفضي وتؤول إليها، وحينئذ تأخذ الوسائل أحكام المقاصد.

---

(١١٩) من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ قال: قلت: يا رسول الله إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه، قال: (ابسط رداءك) فبسطته قال: فغرف بيديه ثم قال: (ضمه) فضممته فما نسيت شيئاً بعده، رواه البخاري (٧٣٥٤) ومسلم (٢٤٩٢) من طريق الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ آخر.

(١) وهذه الفئة ليس لها ثوابت شرعية تزن بها الأمور، والغاية من منهجها غير واضح ومعالمه مشتبهة، وقد قرأت كتاب «الرسالة المنقذة» للزيدي المستوري، وكتاب «عدالة الرواة والشهود» للزيدي المرتضى المحطوري، فوجدت تشابهاً في الطرح والعرض، واتفاقاً في الطعن في بعض الصحابة، ورأيت في كلامهم تناقضات، وخللاً في التقويم، وتطفيفاً في الحكم، وقد تبين من مقالاتهم أنه لا يمكن نصر الحق إلا بشيء من الباطل، ولا يتم تمييز الحق من الباطل إلا بالجور والعصبية والحمل على الأبرياء، فمن ذلك أنه لا يمكن حب أهل البيت ونصرتهم وبيان محاسنهم وفضائلهم إلا بالطعن في معاوية ﷺ ومن معه، وهذا من الجهل والضلال ونصر الحق بالباطل، فالطعن في آحاد الصحابة من أجل أهل البيت أو غير ذلك عميً عن الحق وتوغل في الباطل، فأهل السنة الذين هم أهلها يحبون أهل البيت بدون غلو ولا إطراء ويتولونهم ويذبون عن أعراضهم وحرماتهم ويحفظون فيهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يتولون عامة الصحابة ويعرفون لهم منزلتهم ولا يسبون أحداً منهم، فهم وسط بين الرافضة والنواصب، فالرافضة لما كانوا أعظم الناس تركاً لما أمر الله به وإتياناً لما حرم الله كفّروا عامة الصحابة إلا أهل البيت فقد غلوا فيهم وأضفوا عليهم خصائص الرب تبارك وتعالى؛ والنواصب لما كثر جهلهم وغلظت طباعهم وكثر فيهم الشقاق والنفاق تبرؤا من أهل البيت ونصبوا العداوة لهم نعوذ بالله من الضلال بعد الهدى.

(٢) جاء هذا بأسانيد صحيحة، وفي «صحيح مسلم» (٢٥٠١) من طريق عكرمة: حدثنا أبو زُميل: حدثني ابن عباس: أن أبا سفيان طلب من النبي ﷺ أن يجعل معاوية كاتباً بين يديه. فقال: (نعم...) وقد تكلم بعض أهل العلم في هذا الإسناد، واتهموا به عكرمة بن عمار لأسباب يطول شرحها، انظر: «زاد المعاد» (١/١٠٩/١١٠).

بيد أنه لا خلاف بين أحد من أهل العلم في كون معاوية ﷺ أحد كتاب الوحي لرسول الله ﷺ، وقد قرأت كتب الحديث والعقيدة وتتبعت كتب السير والمغازي وفتشت في بطون الكتب فلم أجد أحداً خالف في هذا الأمر. قال أحمد بن مُحَّد الصائغ: وجّهنا رقعة إلى أبي عبد الله: ما تقول رحمك الله فيمن قال: لا أقول: إن معاوية كاتب الوحي ولا أقول: أنه خال المؤمنين، فإنه أخذها بالسيف

وقد كان أئمة السلف يقولون: «معاوية ﷺ بمنزلة حلقة الباب من حرّكه اتهمناه على من فوقه»[1].

وقال الربيع بن نافع: «معاوية بن أبي سفيان ستر أصحاب النبي ﷺ فإذا كشف الرجل الستر اجترأ على ما وراءه»[2] من المهاجرين والأنصار وساقه ذلك إلى جحد الكتاب وتكذيب السنة والطعن في رسول الله ﷺ.

وقد ذكر الخطيب البغدادي في «تاريخه»[3] من طريق الزبير بن أبي بكر حدثني عمي مصعب بن عبد الله قال: حدثني أبي عبد الله بن مصعب قال: قال -لي أمير المؤمنين المهدي-: «يا أبا بكر ما تقول فيمن ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: قلت زنادقة، قال: ما سمعت أحداً قال هذا قبلك، قال: قلت: هم أرادوا رسول الله بنقص، فلم يجدوا أحداً من الأمة يتابعهم على ذلك، فتنقصوا هؤلاء عند أبناء هؤلاء، وهؤلاء عند أبناء هؤلاء، فكأنهم قالوا: رسول الله ﷺ يصحبه صحابة السوء وما أقبح بالرجل أن يصحبه صحابة السوء فقال: ما أراه إلا كما قلت».

قال الإمام أبو زرعة رحمه الله: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب

غصباً؟ قال أبو عبدالله: «هذا قول سوء رديء، يجانبون هؤلاء القوم ولا يجالسون ونبين أمرهم للناس»، رواه الخلال في «السنة» (٤٣٤/٢) بسند صحيح.

(١) «تاريخ دمشق» للحافظ ابن عساكر (٢١٠/٥٩).

(٢) «تاريخ دمشق» للحافظ ابن عساكر (٢٠٩/٥٩).

(٣) (١٧٤/١٠).

رسول الله ﷺ وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة» رواه الخطيب في «الكفاية»[1] وابن عساكر في «تاريخه»[2].

والمنقول عن أهل العلم في هذا الباب كثير فقد هتكوا سجف الخائضين في أعراض الصحابة المفتونين بتتبع هفواتهم وزلاتهم وقد أصاب معاوية رضي الله عنه من ظلم هؤلاء وبغيهم ما لم يصب غيره.

ونحن لا ننزه معاوية رضي الله عنه ولا من هو أفضل منه عن الذنوب غير أن هذا باب وله ضوابط، وطعن هؤلاء فساد وله مرامي بعيدة فمعاوية رضي الله عنه علم في الأمة طلب المجد فارتقاه، فظهر صدقه وعفافه وحلمه وعدله واهتمامه برعيته وحسن سياسته لهم على اختلاف منازلهم وتنوع رغباتهم وقد أجمع المسلمون على فضله وصدق إسلامه وأمانته.

وقد شهد مع النبي ﷺ غزوة حنين فدخل في جملة المؤمنين الذين أنزل الله سكينته عليهم في قوله: ﴿**وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ**﴾ [التوبة:٢٥-٢٦].

فمن وصفه بالنفاق بعد الشهادة له بالإيمان فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً، ومثله تجب استتابته فإن تاب وأناب إلى ربه وإلا وجب على السلطان قتله في أصح قولي العلماء، ولا عذر لمن ولاه الله أمر المسلمين ومكنه منه أن يدعه بدون عقاب، أو على الأقل يخنق فكره الشاذ ويضع في يديه ورجليه الأغلال التي تعيقه عن مسار ظالم وهجوم غاشم وأوهام ليس لها زمام ولا خطام.

وقد يظن من لا علم عنده أن هذا من الحجر على الاجتهادات واحتكار الآراء والاعتداء على أصحابها وهذا غير صحيح وليس هذا الظن في مكانه.

فالاجتهاد في فروع الشريعة والمسائل المختلف فيها وترجيح ما يقتضي الدليل ترجيحه والنظر في مستجدات الحياة والاجتهاد في بيان حكمها أمر واجب على أهل العلم والنظر، والحاجة داعية إليه.

---

(١) (ص٩٧).

(٢) (٣٢/٣٨).

وقد جعل النبي ﷺ للحاكم المجتهد أجرين إن أصاب الحق، وأجراً واحداً إن زلت قدمه عن طريق الصواب والخبر في الصحيحين من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

وهذا اللون من الاجتهاد بقيوده وشروطه الشرعية لا ينازع فيه أهل العلم، ولهم فيه مصنفات، ولكن الاجتهاد المذموم المطرح هو زوبعة هؤلاء الجرّاحين في الكلام عن الصحابة والخوض في عدالتهم وفتح المجال للطعن فيهم والحط من قدرهم أو تصنيفهم وتقويمهم كما هو الحال فيمن بعدهم.

وهذه حقيقة الفوضوية والخرق للإجماع الصحيح، ومثل هؤلاء إذا لم يرتدعوا بالوعد والوعيد والبلاغ المقنع فلا عدول عن تقويمهم بالحديد والحكم عليهم بما يكف شرهم ويبطل كيدهم صيانة لعقائد المسلمين من لوثة الرفض ونزعة الاعتزال والله المستعان.

ومن مناقبه رضي الله عنه أن النبي ﷺ بوأه مكانة رفيعة وأَناله ثقة كبيرة فجعله كاتباً للوحي، وناهيك بذلك عزا وشرفاً، ولم يزل في المنقبة العظيمة حتى فارق النبي ﷺ الدنيا.

واستعمله عمر رضي الله عنه على ولاية دمشق[١] بعد موت أخيه يزيد[٢]، ولم يتهمه في ولايته ولا طعن أحد من الصحابة في ذلك، ولما ولي عثمان رضي الله عنه أقره على ذلك وزاده بلاداً أخرى فحصل من ذلك خير كثير ففي سنة سبع وعشرين افتتح جزيرة قبرص «وسكنها المسلمون قريباً من ستين سنة في أيامه ومن بعده ولم تزل الفتوحات والجهاد قائماً على ساقه في أيامه في بلاد الروم والفرنج وغيرها»[٣] فصار هذا

---

(١) وذكر خليفة بن خياط في «تاريخه» (١٥٥) «أن عمر ولى معاوية دمشق وبعلبك والبلقاء ثم جمع الشام كلها لمعاوية»، قال الحافظ الذهبي في «السير» (٣/١٣٣): «والمحفوظ أن الذي أفرد معاوية بالشام عثمان».

(٢) وقيل: إنّ يزيد بن أبي سفيان رضي الله عنه لما مرض استخلف أخاه معاوية لما يعرفه عنه من الأهلية والكفاءة والقدرة على سياسية البلاد فأمضى ذلك أمير المؤمنين رضي الله عنه وحسبك به في معرفة الرجال، وقد قال النبي ﷺ: (إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه) رواه الترمذي (٣٦٨٢) من طريق خارجة بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

وانظر: «البداية والنهاية» (٧/٩٥)، (٨/٢١) للحافظ ابن كثير و«فتاوى شيخ الإسلام» (٤/٤٧٢)، (٣٥/٦٤-٦٥).

(٣) «البداية والنهاية» (٨/ ١١٨) للحافظ ابن كثير.

كالإجماع من علية القوم على فضله وقدرته على سياسة البلاد على أحسن حال، وهذه حقائق تاريخية ثابتة عند أهل العلم، ولم يطعن في شيء منها عارف بحقيقة التاريخ، ومن عميت عليه هذه الحقيقة فسلط قلمه في المخاصمة بها أو طمس حقائقها باحتمالات عقلية وصيحات صحفية فقد وقع في المشاقة واتباع غير سبيل المؤمنين، فحقائق التاريخ لا يمكن أن تتغير بمثل هذا الإرجاف في الخصام فإن التاريخ كما أثبت ظلم الحجاج وفسقه وسفه يزيد بن معاوية فقد أثبت إيمان معاوية وعلمه وحلمه وعظيم فتوحاته.

ومن مناقبه أنه لما ملك وهو أفضل ملوك هذه الأمة[١] كان حسن السيرة كبير القدر عظيم العدل وقد تحقق على يده من الخير ونصرة الدين ما لم يتحقق على يدي من جاء بعده ولذلك أحبته رعيته وأثنى عليه المسلمون، وقد قال النبي ﷺ: (**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم...**) رواه مسلم في «صحيحه» من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه وأحق الملوك بهذا الخبر معاوية رضي الله عنه، فإن المسلمين يحبونه ويدعون له، فلا يطعن فيه أو يتنقصه إلا من رخص عليه دينه.

قال إبراهيم بن ميسرة: «ما رأيت عمر بن عبدالعزيز ضرب إنساناً قط إلا إنساناً شتم معاوية فضربه أسواطاً»[٢].

وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن رجل سب رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، قال: أرى أن يضرب، فقلت: له حد. فلم يقف على الحد إلا أنه قال: يضرب وما أراه على الإسلام»[٣].

---

(١) بالإجماع، قاله شيخ الإسلام رحمه الله في «الفتاوى» (٤/٤٧٨).

(٢) رواه اللالكائي في «أصول أهل السنة» (٧/١٢٦٦).

(٣) رواه اللالكائي في «أصول أهل السنة» (٧/١٢٦٦).

وقال رحمه الله: «ومن انتقص أحداً من أصحاب رسول الله أو أبغضه لحدث كان منه أو ذكر مساويه كان مبتدعاً حتى يترحم عليهم ويكون قلبه لهم سليماً»[1].

وقال الفضل بن زياد: «سمعت أبا عبد الله وسئل عن رجل انتقص معاوية وعمرو بن العاص أيقال له: رافضي؟ قال: إنه لم يجتري عليهما إلا خبيئة سوء ما يبغض أحد أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ إلا وله داخلة سوء»[2].

وسئل المعافى بن عمران: «أين عمر بن عبدالعزيز من معاوية بن أبي سفيان؟ فغضب من ذلك غضباً شديداً وقال: لا يقاس بأصحاب رسول الله ﷺ أحد، أما معاوية صاحبه وصهره وكاتبه وأمينه على وحي الله عز وجل»[3].

وقيل للإمام أحمد «هل يقاس بأصحاب رسول الله ﷺ أحد؟ قال: معاذ الله. قيل: فمعاوية أفضل من عمر بن عبدالعزيز؟ قال: أي لعمري، قال النبي ﷺ: **(خير الناس قرني)**»[4].

وما جاء من الأخبار في ذم معاوية رضي الله عنه كحديث: **(إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري فاقتلوه)** وحديث: **(يا معاوية كيف بك إذا وليت حقباً تتخذ السيئة حسنة والقبيح حسناً يربو فيها الصغير ويهرم فيها الكبير أجلك يسير وظلمك عظيم)** وحديث: **(يطلع من هذا الفج رجل من أمتي يحشر على غير ملتي فطلع معاوية)** وحديث: **(إن معاوية في تابوت من نار في أسفل درك منها)** فهذه أخبار مكذوبة لا يشك من له عناية بالحديث أنها من وضع الكذابين، ولم ترد في دواوين أهل الإسلام

---

(١) «مناقب أحمد» لابن الجوزي (٢١٠).

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٥٩/٢١٠) وانظر: «السنة» للخلال (٤٤٧).

(٣) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٥٩/٢٠٨).

(٤) «السنة» للخلال (٤٣٥).

المعروفة ولا في مصنفاتهم المشهورة وقد عمدت الروافض إلى وضع أحاديث في ذم معاوية كما أشار إلى بعضها الخلال في «العلل»[1] وابن الجوزي في كتابه «الموضوعات»[2] وبقيتها منها.

ولم يقف كذب الروافض عند هذا فهم أكذب البرية، فقد اختلقوا أحاديث في مدح أهل البيت، وهم غنيون عن مدحهم بالكذب بما صح في السنة من فضلهم، كما اختلقوا أحاديث في ذم بني أمية لكون بعضهم يسب عليا[3] ﷺ بعد الفتنة، وقد شاركهم في هذا الذم طوائف ضالة ليس لديها ميزان عدل فأقذعت في السب ورمت بالكلام على عواهنه.

ولا وجه لهذا إلا الجهل والهوى والعصبية الجاهلية فإن في بني أمية ثالث الخلفاء عثمان بن عفان ﷺ وصحابة أبرارا خيار قد ماتوا قبل الفتنة كيزيد بن أبي سفيان وأبي العاص بن الربيع زوج زينب بنت الرسول ﷺ وفيهم غير ذلك مما هو معروف في الأحاديث الصحاح، ولكنهم لا يفقهون ولا يعقلون فيجعلون من الحسنة سيئة ومن المعصية كفرا، ويأخذون الرجل بجريرة غيره، فإذا أخطأ يزيد بن معاوية أو مروان بن الحكم؛ حكموا بالخطأ والضلال على معاوية وبني أمية الذين ماتوا قبل أن يولد يزيد ومروان فسبحان من أعمى بصائرهم وطمس على قلوبهم فلا يفقهون الحق ولا يعونه، ولهذه المسألة بحوث مستقلة تراجع لها، فالمقصود هنا التنبيه على فضل معاوية ﷺ والإنكار على من طعن فيه وهو مع هذا

---

(١) انظر: «المنتخب من العلل» للخلال (٢٢٧) لابن قدامة المقدسي، و«المنار المنيف» (١١٧) لابن القيم.

(٢) (١٥/٢).

(٣) وفضل علي بن أبي طالب ﷺ وسبقه للإسلام وقرابته من النبي ﷺ ومصاهرته وعلمه بالدين وأحكامه وسمو مقامه وجهاده وشجاعته وكونه رابع الخلفاء الراشدين المشهود لهم بالجنة أمر مقطوع به لا يجهله مسلم ولا يكابر فيه أحد من أهل القبلة، ومن سبه أو طعن فيه فقد افترى قولاً عظيماً واحتمل بهتاناً وإثماً مبيناً، والخبر المخرج في «صحيح مسلم» (٢٤٠٩) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: «استعمل على المدينة من آل مروان قال: فدعا سهل بن سعد، فأمره أن يشتم علياً. قال: فأبى سهل. فقال: أما إذا أبيت فقل: لعن الله أبا تراب» فهذه زلة كبيرة يذوب لهو قلب المؤمن فلا يلتفت لذلك والحساب عند رب العالمين.

غير معصوم عن الخطأ بل يقع منه -كقتاله يوم صفين[1] كما يقع من غيره، ولم يقل أحد من أهل السنة بعصمته أو عصمة أحد من الصحابة خلافاً للرافضة فإنهم يثبتون العصمة لعلي وأهل البيت وهذا باطل.

ولو أمكنة العصمة لعلي رضي الله عنه لأمكنة لمن هو أفضل منه كأبي بكر وعمر وعثمان فإذا امتنعت في حق هؤلاء علم بطلانها في حق علي رضي الله عنه.

والحق ما عليه عامة أهل السنة والجماعة وهو مذهب الصحابة والتابعين وأهل الهدى على مر العصور أنه لا عصمة لأحد من الصحابة عن كبائر الإثم وصغائرها بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة.

ولكن لهم من السبق في الإسلام والجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونشر العلم وتبليغه وطمس معالم الشرك وإذلال أهله والذب عن حرمات الدين بنفس زكية وروح عالية - ما يكفر الله به سيئاتهم ويرفع درجاتهم وقد رضي الله عنهم وأرضاهم وما جاء من الآثار المروية في مساويهم فهي على ثلاث مراتب:

أولها: ما هو كذب محض لا يروى ولا يعرف إلا من رواية أبي مخنف لوط بن يحيى الرافضي الكذاب[2] أو سيف بن عمر التميمي صاحب كتاب «الردة والفتوح» وهو ليس بشيء عند أهل الحديث[1] أو

---

(١) وقد اتخذت الرافضة وبعض الكتّاب المعاصرين من هذه الواقعة طعنا في معاوية وتعرية له من الفضائل والمكارم واتهاماً له في مقصده ونيته، وهولوا في هذه القضية وزادوا ونقصوا ولبسوا الحق بالباطل واختلقوا الأكاذيب والحكايات لشينه وذمه والتشفي منه نعوذ بالله من الحقد والجور «قيل للحسن: يا أبا سعيد إن هاهنا قوماً يشتمون أو يلعنون معاوية وابن الزبير، فقال: على أولئك الذين يلعنون لعنة الله» رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٥٩/٢٠٦) وجاء رجل إلى الإمام أبي زرعة الرازي فقال: «يا أبا زرعة، أنا أبغض معاوية قال: لم؟ قال: لأنه قاتل علي بن أبي طالب فقال أبو زرعة: إن رب معاوية رب رحيم، وخصم معاوية خصم كريم. فأيش دخولك أنت بينهما رضي الله عنهم أجمعين» رواه ابن عساكر في «التاريخ» (٥٩/١٤١)، وأهل السنة يقولون في هذه القضية: إن الأقرب إلى الحق هو علي رضي الله عنه وأدلة هذا كثيرة، والواقف عليها لا يستريب في ذلك، قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٤/٤٣٣): «فثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف على أنهم مؤمنون مسلمون، وأن علي بن أبي طالب والذين معه كانوا أولى بالحق من الطائفة المقاتلة له» ولا شك أن معاوية رضي الله عنه كان مجتهداً متأولاً له ما لأهل الاجتهاد والتأويل كما سيأتي إن شاء الله.

(٢) قال عنه ابن معين: «ليس بشيء»، وقال ابن عدي في «الكامل» (٦/٢١١٠): «وهذا الذي قاله ابن حبان يوافقه عليه الأئمة، فإن لوط بن يحيى معروف بكنيته واسمه، حدث بأخبار من تقدم من السلف الصالحين، ولا يبعد منه أن يتناولهم وهو شيعي محترق» وقال الذهبي (٣/٤١٩): «إخباري تالف لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره».

الواقدي المتروك[٢] أو غيرهم ممن لا يعتمد عليهم ولا على مروياتهم وهم عمدة خصوم الصحابة ﷺ في نقل المساوي والمثالب والوقائع الملفقة وما كان أهل الحديث ونقاده وجهابذة الجرح والتعديل يعتمدون على واحد منهم لعدم ضبطهم وكثرة كذبهم.

ثانيها: ما صح سنده، وله محمل حسن، فيجب حمله عليه إحساناً للظن بهم، فهم أحق الناس بهذا وأولاهم بحمل ألفاظهم وأفعالهم على أحسن مقصد وأنبل عمل، ومن أبت نفسه الخير، وحرمت سلامة القصد ووثب على مقاصد وألفاظ أئمة الدين، وجعل من المحتمل زلة، ومن الظن جرحاً؛ فقد عظم ظلمه وغلب جهله وناله من الحرمان ما نال أمثاله من مرضى القلوب.

ثالثها: ما صدر عن محض الاجتهاد والشبهة والتأويل، كالوقائع التي كانت بينهم، وغيرها من الأمور القولية والفعلية، فهذه أمور واردة عن اجتهاد وتأويل، فللمصيب فيها أجران وللمخطي أجر واحد، والخطأ مغفور، لما روى البخاري[٣] ومسلم[٤] من طريق يزيد بن عبد الله عن مُحَّد بن إبراهيم بن الحارث عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر**).

---

(١) قال عنه ابن معين – «الكامل» لابن عدي (١٢٧١/٢) –: «فلس خير منه» وقال أبو داود – «تهذيب الكمال» (٣٢٦/١٢) –: «ليس بشيء» وقال ابن حبان في كتابه «المجروحين» (٣٤٠/١): «اتهم بالزندقة يروي الموضوعات عن الإثبات» وذكر الإمام الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (ص ١٠٤)، وقال الفسوي – «المعرفة والتاريخ» (٥٨/٣) –: «سيف حديثه وروايته ليست بشيء».

(٢) وهو خير من أبي مخنف، وسيف على ضعفه الشديد، قال عنه يحيى بن معين – التاريخ (٥٣٢/٢) –: «ليس بشيء» وقال على بن المديني – «تهذيب الكمال» (١٨٧/٢٦) –: «الهيثم ابن عدي أوثق عندي من الواقدي ولا أرضاه في الحديث ولا في الأنساب ولا في شيء»، وقد تركه الإمام البخاري ومسلم وأحمد والنسائي والحاكم، وانظر في ذلك: «ميزان الاعتدال» (٦٢٢/٣)، و«تهذيب الكمال» (١٨٠/٢٦-١٩٤)، و«المجروحين» لابن حبان (٢٩٠/٢).

(٣) (٧٣٥٢).

(٤) (١٧١٦).

فمن أفتى أو حكم أو قضى أو قال بخلاف الحق لشبهة قامت عنده أو سنة لم تبلغه أو تأويل له وجهه فإنه يثاب على هذا الاجتهاد والخطأ مغفور، كما دل عليه هذا الخبر وكما قال تعالى في دعاء المؤمنين: ﴿**رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾ [البقرة:٢٨٦]، وفي «صحيح مسلم»[1] من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً: **(أن الله تبارك وتعالى قال: قد فعلت)**.

وهذا الأصل مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة وخالفهم الخوارج والمعتزلة ومن شابههم فلم يعذروا هذا الصنف من المجتهدين المتأولين وألحقوا بهم أدلة الوعيد وجعلوهم من المذمومين الضالين.

وهذا من فساد القلوب والجور في الحكم. فقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على أن المجتهد المخطيء مرفوع عنه الإثم سواء تقدم عهده أم تأخر. ومن طعن فيه بالهوى وألحق به أدلة الوعيد على التعيين ورماه بالضلالة والبدعة فقد قال مالا علم له به وشابه في ذلك الخوارج المارقين ولحقه من الذم ما لحق أشباهه من المعتدين.

وأصل البلاء في هذا الباب ناتج عن سببين:

الأول: عدم التفريق بين القول بموجب نصوص الوعيد من الكتاب والسنة من حيث العموم والإطلاق وبين لحوق الوعيد ولزومه على الأشخاص على التعيين، وقد نتج عن هذا القول الباطل فساد في المنهج وظلم للعباد واعتبر هذا بحال فئة من أبناء هذا العصر من تبديع بعضهم بعضاً وطعنهم في اجتهادات إخوانهم ورميهم الدعاة إلى الله بالضلال والخروج عن مذهب أهل السنة.

الثاني: الحسد والهوى اللذان يصدان العبد عن طريق الهدى واتباع الحق.

وطريق الخلاص منهما بأمرين عظيمين:

أولاً: العلم بأسماء الله وصفاته وأحكام الحلال والحرام وما يأتي المرء وما يذر، فإن هذا يمنع من الجهل على العباد وظلمهم، ويدعو إلى العدل في القول والعمل.

ثانياً: الإخلاص لله تعالى فهو أصل كل خير والباعث عليه، وليس لحظوظ النفس وشهواتها دواء أنفع منه، قال تعالى عن نبيه الكريم يوسف الصديق ﴿**كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ**﴾ [يوسف:٢٤].

---

(١) (١٤٦/٢ نووي).

قرأ نافع وأهل الكوفة (المخلَصين) بفتح اللام، أي المختارين المصطفين، وقرأ آخرون بكسرها، فدلت على أن الإخلاص وقاية للعبد من الولوغ في الفواحش والبليات نسأل الله السلامة من ذلك.



فصل

إن ظاهرة احتراف الطعن في الآخرين بلية عظيمة وسجية قبيحة وعواقبها سيئة ومراميها خطيرة ولا سيما إذا كانت في أنصار الدين حزب الرحمن الموحدين فإن أبعادها قواصم التاريخ والدين، ولهذا فإن محترفي الطعن لم يكتفوا بثلب معاوية وتتبع السقطات من هنا وهناك بل تجاوزوا ذلك إلى أعداد من الصحابة ونالهم نصيب من عدوانهم من القذف بالباطل والرمي بالنفاق أو التجبر والمحاباة والانحراف عن عدل الإسلام أو القتال للسياسة والعصبية وحماية قبائل العرب وغير ذلك من مفتريات المزورين للحقائق الثابتة والمعالم الصحيحة، وقد أصاب ابن عمة رسول الله ﷺ وابن حواريه من عواهن كلامهم وسقطه ما يبرأ منه كل مؤمن ويقطع ببطلانه كل منصف وقد اتفق الأكابر من أهل العلم على أن ابن الزبير أحد الصحابة الأبطال الذين جاهدوا في سبيل الله حق جهاده وأبلى في الإسلام بلاء حسنا وهانت عليه نفسه في سبيل الله وخاض المعارك والحروب ضد أعداء الدين وعبيد الشهوات واشترك في معظم الفتوحات الإسلامية من بلوغه الرابعة عشرة من عمره وكان صاحب علم ورواية وتأله وعبادة وقيام على أهل الباطل وجهاد للعدو، وقد كان الصحابة – ولا سيما خالته أم المؤمنين عائشة – يحبونه ويعرفون له قدره وفضله، وأما قيامه بالإمارة وقتاله على ذلك فالظن فيه وفي أمثاله من أهل الخير والصلاح أنه لله رب العالمين لإعلاء كلمته ونصر دينه ورفع راية التوحيد ودفع الظلم عن المظلومين واستخلاص حقوقهم ونشر الخير بين الرعية وإقامة الجهاد.

والخبر الوارد في «المسند»[1] من طريق يعقوب عن جعفر بن أبي المغيرة عن ابن أبزى عن عثمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**يلحد بمكة كبش من قريش اسمه عبد الله عليه مثل نصف أوزار الناس**) فيه نظر وليس فيه ما يدل على أنه عبد الله بن الزبير.

---

(١) (٦٤/١).

قال الحافظ الذهبي في «السير»[1]: «في إسناده مقال»، وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله في «البداية»[2]: «هذا الحديث منكر جداً وفي إسناده ضعف ويعقوب هذا هو القمي وفيه تشيع ومثل هذا لا يقبل تفرده به وبتقدير صحته فليس هو عبد الله بن الزبير فإنه كان على صفات حميدة وقيامه في الإمارة إنما كان لله عز وجل، ثم هو كان الإمام بعد موت معاوية بن يزيد لا محالة وهو أرشد من مروان بن الحكم حيث نازعه بعد أن اجتمعت الكلمة عليه وقامت البيعة له في الآفاق وانتظم له الأمر والله أعلم».

وهذا الكلام وجيه والخبر معلوم ولكن لا يصح تضعيفه بتشيع القمي[3] فلا يزال الأئمة البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم يخرجون لأهل البدع ممن لا تخرجه بدعته عن الإسلام سواء كان داعية أم لا وسواء روى ما يؤيد بدعته أم لا[4] فالعبرة بحفظ الراوي وضبطه، فإذا كان حافظاً ثقة عدلا صح حديثه[1] ويعقوب هذا قد وثقه غير واحد، وقال عنه الإمام النسائي: «ليس به بأس».

---

(١) (٣٧٥/٣).

(٢) (٣٣٩/٨).

(٣) وحقيقة التشيع عند أهل الحديث تخالف حقيقته عند المتأخرين فالغالب على تشيع المتأخرين الرفض وتكفير الصحابة والبراءة من أمهات المؤمنين ونحو ذلك من عظائم دينهم ومثل هذا الضرب لم يكن أهل الحديث يروون عند أحد منهم لكثرة كذبهم وعدم أمانتهم، وتشيع القمي ومثله أبان بن تغلب وعبيد الله بن موسى وجمهرة كثيرة أحاديثهم في دواوين أهل العلم هو التشيع بلا غلو ولا طعن في الشيخين ولا تكفير للصحابة وقذف لعائشة ﵂، وانظر في ذلك «ميزان الاعتدال» (٥/١).

(٤) وتعديل الأئمة لرواية المبتدع الصدوق دليل على عظيم عدلهم وإنصافهم، فهم يطعنون في رأي المبتدع ويحذرون منه فإذا جاءت روايته وكان متصفاً بالصدق والضبط لم يمنعهم مانع من قبول روايته وتدوينها في كتبهم والاحتجاج بها في مصنفاتهم وهذا من تمام العدل والقسط والقيام بالحق، ومن نازع من الأئمة في قبول رواية المبتدع الذي لا تخرجه بدعته عن الإسلام ففي نزاعه نظر، فإنه لا يخلو كتاب حديثي من التخريج لهذا النوع، واعتبر ذلك في «مسند أحمد والأمهات الست ومصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة وصحيحي ابن خزيمة وابن حبان والمعاجم الثلاثة للطبراني» وغيرها، وقد ذكر الإمام ابن حبان رحمه الله في مقدمة «صحيحه» «أنه يقبل رواية المبتدع الثقة ما لم يكن داعية إلى ما ينتحل» وفي هذا نظر وقد جاء في «صحيحه» ما يخالف هذا.

فقد روى لأبي معاوية محمد بن خازم الضرير أحد رجال الستة وهو من دعاة المرجئة، قاله أبو زرعة «تاريخ بغداد» (٢٩٩/٩) وغيره، وروى لشبابة بن سوار أحد رجال الستة وهو من دعاة المرجئة، قاله أحمد بن حنبل «ميزان الاعتدال» (٢٦٠/٢)، وقيل: رجع

وقد تقدم أنه لا يصح تفسير الخبر بعبد الله بن الزبير فإنه بهت وقول على الله بلا علم، فأمر عبد الله بن الزبير من العلم والدعوة إلى الله والجهاد في سبيله والصدع بالحق وكثرة العبادة من صلاة وصوم أمر يستحيل معه أن يكون هو الملحد في مكة وقد كان الصحابة ﷺ في وقته يثنون عليه ويعرفون له حقه.

وقد جاء في «البخاري»(٢) عن عبد الله بن عباس ﷺ أنه قال مثنياً عليه: «أما أبوه فحواري النبي ﷺ يريد الزبير وأما جده فصاحب الغار يريد أبا بكر وأما أمه فذات النطاقين يريد أسماء وأما خالته فأم المؤمنين يريد عائشة وأما عمته فزوج النبي ﷺ يريد خديجة وأما عمة النبي ﷺ فجدته يريد صفية ثم عفيف في الإسلام قارئ للقرآن» فالحقائق ظاهرة والدلائل قائمة على فضله وجلالة قدره وسلامة دينه فلا تصغ لمن تعرض لمقت الله وسخطه ولج في الباطل وتقحم طرق الضلال وبسط لسانه في خيار الأمة وفضلاء الرجال فالصحابة كلهم عدول من لابس منهم الفتن ومن لم يلابسها لما لهم من المآثر العظيمة والفضائل الجليلة من نصر الدين وإغاظة الكفار والمجرمين وبذل الأموال والنفوس لحماية رسول الله ﷺ والذب عنه وفتح البلاد شرقاً وغرباً وتبليغهم العلم في فجاج الأرض وأقطارها وإعلاء كلمة الإخلاص وتحقيق العمل بها باطناً وظاهراً وهذا كله بالاتفاق(٣) لدلالات الكتاب والسنة فمن تزبع بعد هذا وزعم أنه مباح له الكلام في ابن الزبير وغيره من نخبة الرجال وحملة الدين فقد آذى نفسه وظلم غيره ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾.

شبابة عن رأيه. قاله أبو زرعة «تاريخ بغداد» (٢٩٩/٩) وفي الجعبة غير ذلك من دعاة أهل البدع المخرج لهم في صحيح ابن حبان وغيره من دواوين أهل الإسلام المشهورة فلا أطيل بذكر ذلك، فالأمثلة تستغرق صفحات، والموضوع من الوضوح مالا يحتاج معه إلى كثير تمثيل والله الموفق.

(١) ما لم يطرأ على حديثه علة من تفرد عمن هو أوثق منه أو غير ذلك.

(٢) (٣٢٦/٨- الفتح).

(٣) انظر هذا الاتفاق في «الكفاية للخطيب» البغدادي و«الاستيعاب» لابن عبد البر و«شرح النووي» على مسلم و«التقريب مع تدريب الراوي» وغيرها.

قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله: «ما تقول فيمن زعم أنه مباح له أن يتكلم في مساوي أصحاب رسول الله ﷺ؟ فقال أبو عبد الله: هذا كلام سوء رديء يجانبون هؤلاء القوم ولا يجالسون ويبين أمرهم للناس» رواه الخلال في «السنة»[١] بسند صحيح.

وكلام الأئمة في ذم هذا الصنف وهجرهم والتحذير من مسالكهم كثير وتراه مبسوطاً في شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي والشرح والإبانة لابن بطة والسنة للخلال وغيرها.

ولا أحسب أحداً ينقب عن عثرات الصحابة ويبحث لهم عن الزلات المبنية على الشبه الواهية إلا وقد رخص عليه دينه.

وقد قال الإمام أحمد رحمه الله: «إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول الله ﷺ بسوء فاتهمه على الإسلام»[٢].

وكان المفترض ممن يدعي الإسلام والسنة محبة الصحابة ونصرتهم والذب عنهم ونشر فضائلهم ومحاسنهم والكف عن مساويهم والرد على أعدائهم من الروافض وأمثالهم من أعداء الملة وأتباع الشيطان.

أما غض الطرف عن مجرمي هذا الزمان ومن قبل من روافض وشيوعيين وقوميين وعلمانيين والقفز إلى أئمة الإسلام كأبي هريرة ومعاوية وابن الزبير ﷺ، وفريهم وتصيد عثراتهم واتهام مقاصدهم وإساءة الظن بهم وطمس محاسنهم بمجرد شبه واهية ومقامات محتملة فهذا ظلم مبين وهتك لأعراضهم ونزع للثقة بهم وبمروياتهم، وتجرئه على تناول غيرهم على نسق أسلافهم «لهم ما للناس وعليهم ما على الناس» فيا ويلهم يوم تبلى السرائر ويقوم الناس لرب العالمين، فإن هذا المشرب وهذا التجريح في أنصار الدين وحزب الرحمن الموحدين لغاية في القبح وفساد في الرأي ورقة في الدين فإن من تحركت نفسه للطعن في واحد من الصحابة الأخيار فليس بغريب منه أن يحركه جهله في ثلب آخرين وآخرين فالبعرة تدل على البعير والأثر يدل على المسير.

---

(١) (ص٥١٢).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٢٥٢/٧) للالكائي رحمه الله، و«تاريخ ابن عساكر» (٢٠٩/٥٩).

وإنني -مع كثرة ما قرأت في السنة والحديث والتاريخ وغيرها- لم أعهد أحداً من أهل السنة المناوئين لأعدائها احترف ظاهرة التجريح لأحد من الصحابة لا معاوية ولا عبد الله بن الزبير ولا غيرهما، وإنما جاء في كتب الروافض الطعن في معاوية ﷺ واختلاق الأحاديث والحكايات في ذمه وشتمه.

وهذا غير غريب من الروافض المخذولين فهم همج الورى و أكذب الطوائف الضالة وأجهلهم بعلم المنقولات والمناظرة في المعقولات، وليس على أمة محمد ﷺ طائفة أضر منهم فقد جمعوا مستنقعات الضلال ومراتع الإلحاد ونتن الأمم السابقة فهم أشبه وألصق الطوائف الضالة باليهود.

ومن نظر في كتبهم استقل ما نقل عن بعض السلف من كونهم أكذب الناس وأجهلهم.

فقد جاءت في كتبهم التي يدينون الله بها، ويعتقدونها ما فيها ويناضلون عنها، شآبيب من العقائد الفاسدة والأكاذيب الباطلة المخالفة للمنقول والمعقول.

إلا أنهم لمكرهم وخداعهم لا يظهرون كثيراً من اعتقاداتهم لكل أحد، إنما هو لأتباعهم ومن هو على دينهم، وحين يخالطون أهل السنة ويناظرونهم يلجؤون معهم إلى التقية[1]. أو باصطلاح آخر «**الغاية تبرر الوسيلة**» وهذه عقيدة عندهم يأثم تاركها بل جعلوا تركها بمنزلة ترك الصلاة.

كما قال -الملقب برئيس المحدثين عندهم- ابن بابويه القمي: «التقية واجبة من تركها كان بمنزلة من ترك الصلاة».

وقال آخر: «الاعتقاد بالتقية والمتعة اعتقاد بالقرآن والإنكار لهما إنكار للقرآن وكفر به».

واختلقوا كذباً وزوراً على جعفر بن محمد أنه قال: «إن تسعة أعشار الدين في التقية ولا دين لمن لا تقية له»[2]. ولهم في التقية أقوال غير هذه فقد فسروا بعض الآيات بذلك، ولولا خشية الإطالة لذكرت

---

(١) وهي أن يظهر عند مخالفيه خلاف ما يبطن ليتوصل للأغراض الفاسدة والتعمية لأمره.

(٢) وهذا كذب على الله وعلى رسوله ﷺ فليست التقية على ما اصطلحوا عليه من الدين بل هي نفاق محض، وانظر - إن كنت ذا علم - أقوالهم في التقية في المراجع الآتية: «الأصول من الكافي» (٢/٢١٧-٢٢٦) و«الاعتقادات» (١١٤-١١٥) لابن بابويه و«المحاسن» (٢٥٩)، و«كذبوا على الشيعة» (٣٧٣).

طرفاً من ذلك؛ لكنني آثرت هنا الاختصار لأن القصد بيان حقيقة دينهم ليكون المسلم بصيراً بهم عالماً بعقيدتهم. وها أنا أنقل من كتبهم بعض عقائدهم فإن هذا أعظم زاجر وأبلغ شاهد؛ لأن الخطر الأكبر والداء الأعظم أن يسمع بعض الناس من زخرف كلامهم وحفاوتهم مالا يعرف عن أفعالهم وعقيدتهم، فينطوي عليه أمرهم أو يغتر بما يقولونه بألسنتهم دون قلوبهم، فقد تقدم أن التقية عندهم تسعة أعشار الدين فاسمع من كتبهم ما يكشف لك حقيقتهم.

يقول محمد الشيرازي في «مقالة الشيعة»[(١)]: «ونعتقد أن النبي ﷺ والأئمة الطاهرين أحياء عند ربهم يرزقون، ولذا فإننا نزور قبورهم ونتبرك بآثارهم ونُقبّل أضرحتهم كما نقبل الحجر الأسود وكما نقبل جلد القرآن الكريم».

وقال الرافضي محمد الرضوي: «أما طلب الشيعة من أصحاب القبور أموراً لا يقدر عليها إلا الله تعالى، فليس هو إلا جعلهم وسائط بينهم وبين الله وشفعاء إليه في نجاحها امتثالاً لأمره تعالى...».

أقول: كذبتم -لعمر الله- فلم يأمر الله بهذا، أتقولون على الله مالا تعلمون؟! فالواسطة على هذا الوجه من اتخاذ شفعاء ووسائط يدعوهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار كفر باتفاق المسلمين وهذا شرك المشركين المذكور في القرآن قال تعالى: ﴿**قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلاَ يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلاَ تَحْوِيلاً، أُوْلَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمْ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا**﴾ [الإسراء:٥٦-٥٧].

وقال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ**﴾ [الزمر:٣]. وقال: ﴿**وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾ [يونس:١٨]. وقال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ**

(١) (ص ٨).

تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ * إِنْ تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلاَ يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر:١٣-١٤].

والقرآن كله من فاتحته إلى ختمته يقرر هذا الأصل ويبين أن من دعا غير الله أو غلا في نبي من الأنبياء أو برجل من الأولياء فجعل فيه شيئاً من الإلهية أو استغاث بالأموات وتوكل عليهم وأنزل بهم فاقته وحاجته أو طاف على قبورهم وسألهم غفران الذنوب وتفريج الكروب؛ أنه مشرك بالله ومستحق للخلود في الجحيم.

قال تعالى: ﴿**إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ**﴾ [المائدة:٧٢].

وقال تعالى: ﴿**وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنْ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ**﴾ [الحج:٣١].

والمشرك بالله أجهل الخلق وأخبثهم؛ حيث شبه المخلوق بالخالق، والخالق بالمخلوق، وجعل العابد معبوداً، والعاجز غنياً قادراً، والباطل حقاً، والحق باطلاً، وهذا غاية الجهل بالله والظلم للنفس.

وقد سئل النبي ﷺ أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: **(أن تجعل لله ندا وهو خلقك)** رواه البخاري[1] ومسلم[2] من طريق جرير عن منصور عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

والندُّ هو الشبيه والمثيل قال تعالى: ﴿**فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة:٢٢].

وقد قالوا – في زيارة قبر علي رضي الله عنه –: «انكب على القبر، فقبله وقل أشهد أنك تسمع كلامي وتشهد مقامي، وأشهد لك يا ولي الله بالبلاغ والأداء يا مولاي يا حجة الله يا أمين الله يا ولي الله إن بيني وبين الله ذنوباً قد أثقلت ظهري، فبحق من أئتمنك على سره واسترعاك أمر خلقه وقرن طاعتك

---

(١) (٤٤٧٧).

(٢) (٨٦).

بطاعته وموالاتك بموالاته كن لي شفيعاً، ومن النار مجيراً وعلى الدهر ظهيراً، ثم انكب على القبر فقبله أيضاً»[1].

ومثل هذا الشرك في القبور كثير في كتبهم ورسائلهم، فهم يعظمون القبور ويطوفون حولها ويصلون إليها، ولو لغير القبلة، ولها ينذرون وينحرون القرابين، وقد جعل بعض شيوخهم قبور المخلوقين مكاناً للطائفين، وصنفوا لها مناسك كمناسك الحج إلى بيت الله العتيق، وهم أول من بنعليها المساجد[2] مشابهة لليهود والنصارى، وغلواً في أئمتهم وقد حذر النبي ﷺ من فعل هذا ولعن فاعله، فروى البخاري[3] ومسلم[4] من طريق الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عائشة وعبد الله بن عباس قالا: لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه، فقال وهو كذلك: (**لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**) يحذر ما صنعوا.

وقال ﷺ: (**ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك**) رواه مسلم[5] من طريق زيد بن أبي أُنيسة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث النجراني عن جندب رضي الله عنه.

والأدلة متواترة في تحريم البناء على القبور، ودلت السنة الصحيحة على وجوب هدم هذه الأبنية وإزالتها، وهي بالهدم أولى من مسجد الضرار وبناء الغاصب، ونحو ذلك قال أبو الهياج الأسدي: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ أن لا تدع تمثالا إلا طمسته. ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» رواه مسلم[6] في «صحيحه» تحت (باب الأمر بتسوية القبر).

---

(١) «ضياء الصالحين» للجوهرجي، هكذا اسم هذا الكتاب، وهو خليق أن يسمى عقيدة القبوريين.

(٢) انظر مؤلفات شيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبدالوهاب (٦٢/١).

(٣) (٤٣٥).

(٤) (٥٣١).

(٥) (٥٣٢).

(٦) (٩٨٩).

وقال الرافضي نعمة الله الجزائري: «إنا لم نجتمع معهم -أي أهل السنة- على الله ولا على نبي ولا على إمام وذلك أنهم يقولون: «إن ربهم هو الذي كان مُحَّداً نبيه وخليفته بعده أبو بكر» ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي، إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا ولا ذلك النبي نبينا»[١].

وقالت الروافض -عن القرآن-: بأنه محرف ومبدل، وأنه قد زيد فيه ونقص، قال نعمة الله الجزائري الرافضي: «إن الأصحاب -يعني بذلك أهل الرفض- قد أطبقوا على صحة الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بتصريحها على وقوع التحريف في القرآن»[٢].

وقدكتب أحد علمائهم كتاباً أسماه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»، وهذا القول بالتحريف والتبديل في القرآن قول لجماعة منهم[٣] وبعضهم ينكر هذا وينفر منه وأكثر عوامهم لا يعرفون عن هذا شيئاً.

وقد جاء في أقاويل رجال الدين عند النصارى ما يفيد شهرة هذا القول عن الرافضة، فحين أثبت الإمام ابن حزم رحمه الله ما في كتب النصارى من التحريف والتبديل، اعترضوا عليه بقول الروافض عن القرآن بأنه مبدل وقد زيد فيه ونقص، وكان جوابه رحمه الله موفقاً حيث قال لهم: «وأما قولهم في دعوى الروافض تبديل القرآن، فإن الروافض ليسوا من المسلمين إنما هي فرقة حدث أولها بعد موت رسول الله ﷺ بخمس وعشرين سنة وكان مبدؤها إجابة ممن خذله الله تعالى لدعوة من كاد الإسلام، وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر»[٤].

---

(١) «الأنوار النعمانية» (٢٧٨/١).

(٢) «الأنوار النعمانية» (٣٥٧/٢).

(٣) انظر كتاب «الشيعة والتصحيح»، مبحث تحريف القرآن (ص ١٨٣-١٨٩).

(٤) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢١٣/٢).

وقال – بعد حجج ظاهرة وبراهين قاطعة على دحض قول الرافضة من امتداد أيدي التحريف على القرآن الكريم –: «ومما يبين كذب الروافض في ذلك أن علي بن أبي طالب ﷺ الذي هو عند أكثرهم إله خالق، وعند بعضهم نبي ناطق، وعند سائرهم إمام معصوم مفترضة طاعته ولي الأمر وملك فبقي خمسة أعوام وتسعة أشهر خليفة مطاعاً ظاهر الأمر ساكناً بالكوفة مالكاً للدنيا، حاشا الشام ومصر والفرات، والقرآن يُقرأ في المساجد وفي كل مكان وهو يؤم الناس به، والمصاحف معه وبين يديه، فلو رأى فيه تبديلاً كما تقول الرافضة أكان يقرهم على ذلك؟!

ثم ولي ابنه الحسن ﷺ وهو عندهم كأبيه فجرى على ذلك، كيف يسوغ لهؤلاء النوكى أن يقولوا: إن في المصحف حرفاً زائداً أو ناقصاً أو مبدلاً مع هذا؟!»[1].

وأما القول في أئمتهم فأعظم القول وأشنعه، وهو تجهيل للعقول وخروج عن الدين بإجماع المسلمين، فقد قالوا عن جعفر بن مُحَمَّد: أنه قال: «إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض وأعلم ما في الجنة وأعلم ما في النار وأعلم ما كان وما يكون»[2].

وذكروا عن الصادق أنه قال: «والله لقد أعطينا علم الأولين والآخرين، فقال له: ويحك إني لأعلم ما في أصلاب الرجال وأرحام النساء»[3].

وجاء في كتابهم «الكافي» أن الأئمة – يعني أئمة الرافضة – يعلمون ما كان وما يكون وأنهم لا يخفى عليهم شيء، ومثل هذا الإفك العظيم والقول الأثيم تستغرب اعتقاده والنطق به، لولا قلوب غلف ران عليها كسب الكفر، وعقول حساكل تكابر في المحسوسات، وتعارض المعقولات، وتكذب بالمنقولات، فلو قيل في أفضل الأنبياء والمرسلين وأعظم الملائكة المقربين بأنه يعلم الغيب المطلق ويعلم ما

---

(١) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢/٢١٦–٢١٧).

(٢) «الأصول من الكافي» (١/٢٦١)، واعلم أن هذا لا يصح عن جعفر، ولكن الروافض لا يطيب لهم الكلام إلا بالكذب!

(٣) «بحار الأنوار» (٢٦/٢٧) بواسطة بذل المجهود (٢/٤٥٦).

في السماوات والأرض وما كان، وما يكون ولا يخفى عليه شيء في الأرض، ولا في السماء لكان كفراً بإجماع المسلمين، فقد اختص الله جل وعلا بعلم الغيب فلا ينازعه فيه إلا مشرك قال تعالى: ﴿**قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾ [النمل٦٥]. وقال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿**قُلْ لاَ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنْ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِي السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾ [الأعراف:١٨٨]. وقال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [لقمان:٣٤].

وفي «صحيح البخاري»(١) من طريق سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (**مفتاح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله: لا يعلم أحد ما يكون في غدٍ ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأي أرض تموت وما يدري أحد متى يجيء المطر**).

وأما عقيدتهم في الصحابة فشر العقائد وأخبثها فلا تقرأ كتاباً من كتبهم إلا وتجد أبواباً مخصصة للعن الصحابة وسبهم وتكفيرهم إلا قليلا منهم.

قال الرضوي الرافضي: «إن مما لا يختلف فيه اثنان ممن هم على وجه الأرض أن الثلاثة الذين هم في طليعة الصحابة – يعني أبا بكر وعمر وعثمان –كانوا عبدة أوثان»(٢).

وقال عن أبي بكر رضي الله عنه: «كان (٣) يصلي خلف رسول الله ﷺ والصنم معلق في عنقه يسجد له».

---

(١) (١٠٣٩).

(٢) «كذبوا على الشيعة» لمحمد الرضوي (ص ٢٢٣).

(٣) «الأنوار النعمانية» للجزائري (٥٣/١).

وقالوا عن عمر رضي الله عنه: «إن كفره مساو لكفر إبليس إن لم يكن أشد»[١]، وقال نعمة الله الجزائري الرافضي: «كان عثمان في زمن النبي ﷺ ممن أظهر الإسلام وأبطن النفاق».

ومثل هذه الألفاظ التي هم أحق بها وأهلها دارجة على ألسنتهم، ولا تخلو من مثلها ونظائرها مصنفهاتهم فقد اعتادوا الكذب في الأخبار وتلفيق الروايات في سب الصحابة الأبرار، والقدح في عدالتهم وقذفهم بالموبقات، ورميهم بالمكفرات، ولا سيما الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان، فقد جعلوهم عبدة أوثان وأهل كفر ونفاق.

وقد تواترت الأخبار الثابتة عن النبي ﷺ وصحت الآثار عن أهل البيت بأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما خير الناس بعد نبيهم ﷺ وأفضل الصحابة وأقومهم بأمر الله وأطوعهم لرسول الله ﷺ وقد روى البخاري[٢] ومسلم[٣] من طريق خالد الحذاء حدثنا أبو عثمان قال: حدثني عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل فأتيته فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: **(عائشة)** فقلت من الرجال؟ فقال: **(أبوها)** قلت: ثم من؟ قال: **(ثم عمر بن الخطاب)** فعد رجالاً. وأجمع أهل السنة على تفضيل عثمان رضي الله عنه بعدهما للاتفاق على تقديمه في الخلافة، ولقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ فنخير أبا بكر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم» رواه البخاري في «صحيحه»[٤] من طريق يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر. ورواه[٥] من طريق عبيد الله عن نافع بلفظ «كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم».

---

(١) «تفسير العياشي» (٢/٢٢٣-٢٢٤).

(٢) (٣٦٦٢).

(٣) (٢٣٨٤).

(٤) (٣٦٥٥).

(٥) (٣٦٩٧).

وروى البخاري في «صحيحه»[1] من طريق جامع بن أبي راشد حدثنا أبو يعلى عن مُحَمَّد بن الحنفية قال: «قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبوبكر. قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر. وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت. قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين».

وهذا النقل عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه متواتر، وانظر طرق ذلك في كتاب «فضائل الصحابة» للإمام أحمد[2].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري»[3]: «قد سبق بيان الاختلاف في أي الرجلين أفضل بعد أبي بكر وعمر: عثمان أو علي وأن الإجماع انعقد بآخره بين أهل السنة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة رضي الله عنهم أجمعين».

وقد جاء في «الصحيحين»[4] من حديث أبي موسى رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمره أن يبشر أبا بكر وعمر وعثمان بالجنة.

وروى البخاري في «صحيحه»[5] من طريق سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثهم أن النبي ﷺ صعد أحداً وأبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم. فقال: (**اثبت أحد فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان**).

وهذه الأحاديث الصحيحة في فضائل الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان غيض من فيض، فالطعن فيهم بعد هذا، نفاق محض، ودعوى ردتهم وعبادتهم للأصنام كفر أكبر لا ينازع فيه مسلم، فقد دل الكتاب والسنة المتواترة وإجماع المسلمين على خلاف قول الروافض قال تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ**

---

(١) (٣٦٧١).

(٢) ص (٣٠٠) إلى ص (٣١٣).

(٣) (٣٤/٧).

(٤) البخاري (٣٦٧٤)، ومسلم (٢٤٠٣).

(٥) (٣٦٧٥).

الْأَوَّلُونَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠].

وقال تعالى: ﴿**لاَ يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾ [الحديد:١٠].

فمن آمن بالقرآن؛ آمن بفضل الصحابة من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان وحفظ لهم سابقتهم وجهادهم وقيامهم بالحق والعدل به، وتبرأ من كل قول يناقض ذلك، ويدعو إلى السطو على حقائق تاريخهم، أو الحط من قدرهم والقدح في عدالتهم.

وقد روى الحافظ ابن عساكر من طريق عبد الله بن صالح حدثني خالد بن حميد عن أبي صخر حميد بن زياد قال: «قلت لمحمد بن كعب القرظي يوماً: ألا تخبرني عن أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم - فيما كان من رأيهم؟ وإنما أريد الفتن فقال: إن الله قد غفر لجميع أصحاب رسول الله — ﷺ - وأوجب الله لهم الجنة في كتابه محسنهم ومسيئهم. قلت: في أي موضع أوجب الله لهم الجنة في كتابه؟ فقال: سبحان الله! تقرأ قوله: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ [التوبة:١٠٠].

فأوجب الله لجميع أصحاب النبي ﷺ الجنة والرضوان، وشرط على التابعين شرطاً لم يشرطه عليهم، قلت: وما اشترط عليهم؟ قال: اشترط عليهم أن يتبعوهم بإحسان، يقول: بأعمالهم الحسنة ولا يقتدون بهم في غير ذلك، قال أبو صخر: فوالله لكأني لم أقرأها قط وما عرفت لتفسيرها حتى قرأها عليَّ مُحَمَّد بن كعب»[١].

والرافضة يحملون لأهل السنة كل كيد، وبغض ويزعمون ردتهم، وأنهم من أصحاب السعير، وهذا من أعظم أنواع الردة عن الدين وأقبح الكفر.

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٤٦/٥٥-١٤٧).

وقد انتزع الإمام مالك رحمه الله كفر الروافض من قوله تعالى: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]. وهذا مما لا شك فيه كما نص عليه أئمة الإسلام، فقد اتفقوا على أن من كان في قلبه غيض على الصحابة، وزعم ردتهم، أو فسقهم، أو خيانتهم في تبليغ الدين أنه كافر.

قال بشر بن الحارث: «من شتم أصحاب رسول الله ﷺ فهو كافر وإن صام وصلى وزعم أنه من المسلمين»[١]. وقال الأوزاعي: «من شتم أبا بكر الصديق رضي الله عنه فقد ارتد عن دينه وأباح دمه»[٢].

وقال المروزي: «سألت أبا عبد الله -يعني الإمام أحمد-: عمن شتم أبا بكر وعمر وعثمان وعائشة رضي الله عنهم؟ فقال: ما أراه على الإسلام»[٣].

وقال أبو طالب للإمام أحمد: «الرجل يشتم عثمان؟ فأخبروني أن رجلاً تكلم فيه فقال: هذه زندقة» رواه الخلال[٤] بسند صحيح.

والشتم أو السب نوعان:

أحدهما: أن لا يكون في عدالتهم أو دينهم فهذا لا يكفر، ولكنه ضال. ويجب تعزيره وتأديبه، وذلك أن يقول هذا بخيل أو هذا جبان ونحو ذلك مما يوهم التنقص لقدرهم والتقليل من شأنهم.

الثاني: أن يكون الطعن في دينهم أو عدالتهم أو يتجاوز ذلك، فيزعم ردتهم أو فسقهم فهذا مرتد، وقد تقدم قبل قليل. وقال شيخ الإسلام رحمه الله: «من زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً أو أنهم فسقوا عامتهم فهذا لا ريب أيضاً في كفره، فإنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا؛ فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق وأن هذه الأمة التي هي ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ

---

(١) «الشرح والإبانة للإمام» ابن بطة (ص ١٦٢).

(٢) المرجع السابق (ص ١٦١).

(٣) المرجع السابق (ص ١٦١).

(٤) (٤٩٣/٣).

أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفاراً أو فساقاً، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها، وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، ولهذا تجد عامة من ظهر عنه شيء من هذه الأقوال فإنه يتبين أنه زنديق وعامة الزنادقة، إنما يستترون بمذهبهم وقد ظهرت لله فيهم مثلات»[١].

وقال السرخسي في «أصوله»[٢]: «فمن طعن فيهم فهو ملحد منابذ للإسلام دواؤه السيف إن لم يتب».

وقد فعل ذلك المؤمنون في سنة ست وستين وسبع مائة كما في «البداية والنهاية»[٣] للحافظ ابن كثير رحمه الله قال: «وفي يوم الخميس سابع عشرة أول النهار وجد رجل بالجامع الأموي اسمه محمود بن إبراهيم الشيرازي، وهو يسب الشيخين ويصرح بلعنهما، فرفع إلى القاضي المالكي قاضي القضاة جمال المسلاتي، فاستتابه عن ذلك وأحضر الضراب، فأول ضربة قال: لا إله إلا الله، علي ولي الله، ولما ضربه الثانية، لعن أبا بكر وعمر، فالتهمه العامة وأوسعوه ضرباً مبرحاً فجعل القاضي يستكفهم عنه فلم يستطع ذلك، فجعل الرافضي يسب ويلعن الصحابة وقال: كانوا على الضلال، فعند ذلك حمل إلى نائب السلطنة وشهد عليه قوله بأنهم كانوا على الضلالة، فعند ذلك حكم عليه القاضي بإراقة دمه، فأخذ إلى ظاهر البلد فضربت عنقه وأحرقته العامة قبحه الله».

ثم اعلم أن ما ذكر هنا عن الروافض غيض من فيض فلم أقصد الإطالة فضلاً عن الاستيعاب في بيان عقائدهم في الأولياء والصالحين وسائر الأموات من الطواغيت وغيرهم فقد زادوا على شرك مشركي العرب زمن بعثة النبي ﷺ وقد مر بك وسمعت كيف كان غلوهم في أئمتهم وصرف خالص حق الله لهم.

---

(١) «الصارم المسلول» (٣/١١١٠-١١١١).

(٢) (٢/١٣٤).

(٣) (١٣/٣١٠).

فكن منهم على حذر فقد كان أئمة المسلمين يحذرون منهم وينهون عن مجالستهم ومخالطتهم والركون إليهم والاستعانة بهم وتوليتهم شيئاً من أعمال المسلمين[1].

فهم خونة ليس لهم دين ولا ذمة ولا إمام ولا بيعة ولا يشهدون جمعة ولا جماعة، وقد كانوا سبباً في سقوط الدولة الإسلامية في بغداد، يتولون المشركين وأهل الكتاب ويعاونونهم على المسلمين حتى صارت بلاد المسلمين مجازر لهؤلاء الملاعين، يخربون ويفسدون وينتهكون الأعراض وينهبون الأموال، وقد ذكر أهل العلم والمؤرخون أموراً من ذلك يطول ذكرها ووصفها، فلها تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول إلا ما يرضي الرب إنا لله وإنا إليه راجعون!.

وقد جاء في «المنهاج»[2] لشيخ الإسلام رحمه الله حديث عن ظلم الرافضة وجورهم ومعاونتهم لأعداء الله ومعاداتهم لحزب الرحمن قال: «الرافضة يعاونون الكفار وينصرونهم على المسلمين كما شاهده الناس، لما دخل هولاكو ملك الكفار الترك الشام سنة ثمان وخمسين وست مائة فإن الرافضة الذين كانوا

---

(١) ولا يعني هذا التخلي عن مناظرتهم ودعوتهم وزعزعة دينهم وكشف التناقضات الموجودة فيه، فإن هذا القول - وإن قاله من قاله - خلاف الكتاب والسنة والنظر الصحيح، فإن الله أمر بدعوة المشركين وعباد القبور والأوثان وأهل الكتابين وأذن بمناظرتهم ومجادلتهم بالتي هي أحسن، وأمر الله جل وعلا نبيه وكليمه موسى بأن يذهب هو وأخوه هارون عليهما السلام إلى فرعون أكفر أهل الأرض القائل: أنا ربكم الأعلى، فيدعواه إلى التوحيد والإيمان بالله، فلا نتحجّر رحمة الله تعالى وهدايته لعباده مهما بلغ كفرهم وإعراضهم، ومهما تنوعت مسالكهم وتوجهاتهم فإن الحق يفرض نفسه، ويعلو ولا يُعلى، وقد أحسن من قال:

أيــن وجــه قــول الحــق في صــدر ســامع ودعــه فنــور الحــق يســري ويشــرق

ثم إن ترك هؤلاء وشأنهم يقتضي تزايدهم وتفاقم أمرهم وإحداث الأضرار بالدين والدنيا، وهذا ما تجنيه نظرية التخلي عنهم مطلقاً؛ لأنه لا يوجد من يكمم أفواههم ويأخذ على أيديهم، فلم يبق إلا سبيل المناصحة والمناظرة وكشف شبههم ونصر الحق بقدر الإمكان، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

غير أن الداعي إلى الله والمناظر يجب عليه أمران أساسيان:

أولاً: العلم بدين المسلمين وعقيدة أهل السنة والجماعة لئلا يلبسوا عليه ويوقعوه في الهلكة.

ثانياً: العلم بدينهم وأحوالهم عن طريق كتبهم وواقعهم.

وبدون هذين الأمرين لا تجوز مناظرتهم.

(٢) (٣٧٤/٦)، ونحوه في «الفتاوى» (٤٧٧/٢٨-٤٨٠).

بالشام بالمدائن والعواصم من أهل حلب وما حولها ومن أهل دمشق وما حولها وغيرهم، كانوا من أعظم الناس أنصاراً وأعوانا على إقامة ملكه وتنفيذ أمره في زوال ملك المسلمين.

وهكذا يعرف الناس عامة وخاصة -ما كان بالعراق لما قدم هولاكو إلى العراق، وقتل الخليفة، وسفك فيها من الدماء مالا يحصيه إلا الله فكان وزير الخليفة ابن العلقمي والرافضة هم بطانته الذين أعانوه على ذلك بأنواع كثيرة باطنة وظاهرة يطول وصفها.

وهكذا ذكر أنهم كانوا مع جنكيز خان، وقد رآهم المسلمون بسواحل الشام وغيرها، إذا اقتتل المسلمون والنصارى هواهم مع النصارى ينصرونهم بحسب الإمكان، ويكرهون فتح مدائنهم، كما كرهوا فتح عكا وغيرها، ويختارون إدالتهم على المسلمين، حتى أنهم لما انكسر عسكر المسلمين سنة غازان، سنة تسع وتسعين وخمس مائة، وخلت الشام من جيش المسلمين، عاثوا في البلاد، وسعوا في أنواع من الفساد،من القتل وأخذ الأموال، وحمل راية الصليب، وتفضيل النصارى على المسلمين، وحمل السبي والأموال والسلاح من المسلمين إلى النصارى، أهل الحرب بقبرص وغيرها».

وهذا قليل من كثير من خيانة الروافض للمسلمين، وإعانة الكفار عليهم، ولو أخذت أتتبع ما ذكره أهل العلم من تاريخهم الأسود، لطال المقام، وما جاء في كلام الشيخ رحمه الله من خيانة الوزير ابن العلقمي، فهذا له أشباه ونظائر في الماضي والحاضر، فإن الخميني لما تولى، أهلك الحرث والنسل وجنى على الدين مالا يمكن وصفه هاهنا، والوزير ابن العلقمي لما استمكن من الخليفة المعتصم العباسي، تآمر مع التتار على نهب ديار المسلمين، وقتل علمائهم وخيارهم فتم أمر الله: ﴿**وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا**﴾ [الأحزاب:٣٨].

وهذا الجراح والمواجع في الأمة الإسلامية بصائر لأمور الخير وعواقب الشر، فلا بد من الاعتبار بها، وأخذ الدروس، والعبر من أسباب آلامها، والسعي بقدر الإمكان لتنحية الرافضة المفسدين واستئصال شرهم، ومنعهم من تولي المناصب والأعمال، والاعتياض عنهم بالمصلحين، قبل أن نكون سلباً للأعداء وحديثاً للغابرين، فهم فساد الديار وخراب البلاد.

ليس لهم عهد ولا ذمة ولا دين يمنعهم عن منكرات الأخلاق وفساد الأعمال، ولا يرون بيعة لأحد لأنهم يعتبرون الحكومات الإسلامية وقضاتها في كل العصور طواغيت متآمرين على الإسلام، كما قال بعضهم: «تلاعبت الأيادي الأثيمة بالإسلام والمسلمين من الحكام والحاكمين منذ وفاة النبي الكريم محمد ﷺ».

وقد يستثني بعضهم حكومات التشيع إلى أن يظهر مهديهم المزعوم! محمد بن الحسن العسكري الذي دخل في سرداب سامراء[١] عام ستين ومئتين عن عمر لا يتجاوز التاسعة في قول[٢]، ولا يزال مختفياً عن الأنظار حتى الآن، وتزعم الرافضة أن الأخبار الواردة في فضل انتظار هذا الغائب كثيرة متواترة، وأن من جحده كمن جحد نبياً من الأنبياء، وقال أحد علمائهم: «ومثل من أنكر القائم – عليه السلام – في غيبته مثل إبليس في امتناعه عن السجود لآدم»[٣].

قال الإمام ابن القيم في حديث عن الرافضة الإمامية ومهديها المستحيل المعدوم «وهم ينتظرونه كل يوم يقفون بالخيل على باب السرداب، ويصيحون به أن يخرج إليهم: أُخرجْ يا مولانا، أُخرجْ يا مولانا ثم يرجعون بالخيبة والحرمان. فهذا دأبهم ودأبه.

ولقد أحسن من قال:

ما آن للسرداب أن يَلِدَ الذي ... كلمتموه بجهلكم ما آنا

فعلى عقولكم العفاءُ فإنكم ... ثلثتمُ العَنْقاءَ والغِيلانا

ولقد أصبح هؤلاء عاراً على بني آدم وضحكة يسخر منهم كل عاقل»[٤].

نسأل الله العافية والمعافاة.

---

(١) انظر: «الكامل» لابن الأثير (٣٧٣/٥) و«سير أعلام النبلاء» (١٢٠/١٣).

(٢) انظر: «السير» للذهبي (١٢١/١٣).

(٣) «إكمال الدين» (ص١٣) للرافضي ابن بابويه.

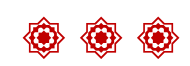
(٤) «المنار المنيف» (ص ١٥٢).

كتبه

سليمان بن ناصر العلوان

في ١٤١٩/١/٢٩هـ

القصيم – بريدة



الفهرس

